شركات ، هي مجموع الشركات المصرية آنذاك .كما كانوا يسيطرون على نسبة ضخمة من رؤوس أموال تلك الشركات . وكان لهم مصالح واسعة في البنوك والمشاريع الاقتصادية الاخرى . وكان العاملون في المشاريع التي يسيطر عليها اليهود — من المدير الى ضارب الالة الكاتبة — يهودا .

وفي ميدان النشاط المالي ساهم اليهود في انشاء وتوجيه البنوك وشركات التأمين ، وأهمها : البنك العقاري المصري ، البنك الاهلي المصري ، البنك البلجيكي ، البنك التجاري المصري ، بنك موصيري ، بنك سوارس ، البنك الزراعي ، شركة الشرق الادنى المالية ، الشركة المصرية المالية ، شركة الاسكندرية للتأمين ، وشركة التأمين الاهلية المصرية(١١). وكانت أهم الشركات اليهودية في مصر هي شركة التسليفات التجارية ، لصاحبها أوفاديا سالم ، وكانت علاقة اوفاديا ببنك مصر وثيقة جدا ، لدرجة انه عقد اتفاقا مع عبد المقصود احمد — رئيس مجلس ادارة بنك مصر في الاربعينات — يقضي بأن يتولى أيهما ادارة تركة الاخر عند وفاته . ومن المعروف انه كان لاوفاديا هذا بنك في فلسطين آنئذ(١٢).

وفي مجال الاستغلال الزراعي ، أنشأ يهود مصر عددا من شركات الاراضي الزراعية التي تعمل على امتلاك الاراضي واستغلالها ، والمضاربة فيها ، وتمويل المشاريع العقارية والصناعية ، التي تساعد على استغلال الاراضي : منها « شركة البحيرة المساهمة » و« شركة وادي كوم امبو » و« شركة أراضي الدلتا المصرية » (أسسهما موصيري عام ١٩١٠ وكانت تملك ضاحية المعادي) ، وشركة لتجفيف الاراضي كانت قد أسستها عائلة سموحة بالاسكندرية عام ١٩٣٠(١٣). ومن المعروف ان نحو ٩٨٪ من العاملين في البورصة كانوا يهودا . هذا عدا نشاطات اقتصادية فردية لابناء الطائفة في المجالات التجارية والزراعية والعقارية والمهنية(١٤).

ومع توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وحصول مصر على استقلالها السياسي بموجبها ، الغيت الامتيازات الاجنبية . وبدا وكأن النفوذ الاقتصادي للاجانب وليهود مصر قد تجمد على ما كان عليه عند الغاء الامتيازات ، بل واخذ في الانحسار البطيء . وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٥ ، اخذت بعض عناصر الجاليات الاجنبية تترك مصر ، اذ تسببت الحرب في نمو شيطاني للبورجوازية المصرية مما زاد من منافستها للجاليات الاجنبية ومعارضتها لنشاطها الاقتصادي في مصر(١٥).

وفي مجال الملكية العقارية ، كان عدد الملاك المحليين ، عام ١٩١٠ ، ١٫٣٨٤٫٣٨٦ يمتلكون ٤٫٧٤٣٫٥٥٩ فدانا منهم ٧٨٠٫٨٧٩ مالكا لاقل من فدان واحد ، و٤٦٢٫٣٦٨ يمتلك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة ، وكان عدد الملاك الاجانب ٧٥٧٨ يمتلكون ٧٢٠٫٢٣٠ فدانا منهم ١٦٥١ يمتلكون ٦٧٥٫٩١٧ فدانا بمتوسط قدرة ٤٣٣ فدانا . وبلغت قيمة الدين العام بفوائده المختلفة في اخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٠ . مبلغ ٩٤٫٧٧٢٫٢٠٠ جنيه(١٦). كما تملك بعض يهود مصر بعضا من دور السينما المصرية(١٧).

ولم يصل مجموع من وصل الى فلسطين من يهود مصر قبل عام ١٩٤٨ سوى ١٨٤٥ نسمة ، وهو عدد ضئيل اذا قيس بحجم الطائفة اليهودية في مصر ، اذ تبلغ نسبته نحو ٢ ٪ من مجموع الطائفة(١٨). وكان ضيق حجم الهجرة اليهودية من مصر يتفق وعدم تعريض اليهود للاضطهاد ، كما ويتفق وانتعاش الطائفة اليهودية في مصر اقتصاديا . مما حصر تأييد بعض يهود مصر — وخاصة كبار اثريائهم — للصهيونية في التمويل فقط .